

توصيات اجتماع الخبراء حول سُبل تعزيز الابتكار من أجل التنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية

تحفيز التعاون وجسر الفجوات

بيروت، ١-٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

التوصيات

أجمع المشاركون في اجتماع الخبراء على الدور الهام الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة للجميع، وناقشوا عدداً من السبل الكفيلة بتعزيز الابتكار ودور مختلف الجهات المعنية في المنطقة العربية. كما أكدوا على ضرورة توفر الاستقرار الأمني والسياسي من أجل بناء بيئة تمكينية محفزة للابتكار في العالم العربي وهو ما يتوافق مع الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة.

وقد أشاد المشاركون بالدراسة التي أعدها الإسكوا حول "سياسات الابتكار من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية"، و ستقوم الإسكوا بأخذ المداخلات والملاحظات التي قُدمت خلال الاجتماع بالاعتبار، بما في ذلك تلك المرتبطة بأهمية الأمن والسلام في المنطقة العربية، وبأهمية ترسيخ ثقافة الابتكار فيها، وغيرها من التوصيات ذات الصلة، وذلك من أجل إعداد النسخة النهائية من الدراسة.

وفيما يلي قائمة بالتوصيات الرئيسية مصنفةً حسب المواضيع والمخاور التي تناولها الاجتماع.

١- توصيات خاصة بالمنظمات الدولية والإقليمية والحكومات

أ. سياسات الابتكار من أجل التنمية المُستدامة

- حث الحكومات العربية على وضع واعتماد سياسات واستراتيجيات وطنية عامة وقطاعية للابتكار، أو تعديل القائم منها، بحيث تتأسس على رؤية تستهدف عملية التنمية المستدامة الشاملة للجميع، وتأخذ في الحسبان كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهتم بالقيمة الإنسانية وتفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة، وتكون مُتلائمة ومُتكاملة مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية ومع الواقع المحلي؛

- الطلب من الحكومات العربية تفعيل ودعم تنفيذ استراتيجيات الابتكار من خلال اعتماد أهداف واضحة لها وصيغ إدارة وحوكمة موثوقة، وعبر وضع خطط وبرامج عمل تنفيذية، وتوفير مقوماتها بالتعاون مع أصحاب المصلحة ومن خلال التفاعل المثمر فيما بينهم، واعتماد آليات لمراقبة وتقييم النتائج؛
- العمل على زيادة أثر الابتكار في الاقتصاد وذلك عن طريق تهيف البيئة التمكينية للابتكار بكافة مكوناتها بما في ذلك البنية الأساسية، وتحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي كتعديل القوانين والسياسات المتعلقة بقطاع الأعمال، وتطوير الإطار التشريعي والإجرائي للملكية الفكرية؛
- تعزيز التكامل والتعاون والتنسيق بين البلدان العربية في مجال سياسات واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار المعتمدة عام ٢٠١٤، وتفعيل دور المؤسسات الإقليمية المعنية، وإطلاق مبادرات عربية خاصة بالابتكار تسهم في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة؛
- العمل على تبادل الاستفادة من التجارب والخبرات الوطنية في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار، مُتضمنة التحديات والصعاب والعوائق والمساعي والحلول المعتمدة بهدف تجاوزها؛
- التنسيق بين لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز استراتيجيات وأنشطة الابتكار في المنطقة العربية والإسهام في تحقيق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتفاوض مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى لإدراج التعاون في مجال البحوث والابتكار ضمن أسس اتفاقيات التعاون والشراكة؛
- وضع إطار مؤشرات قياس الابتكار وطنياً وإقليمياً والتعمق والتدقيق في مدلولاتها، والطلب من الحكومات العربية جمع ونشر وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالابتكار بشكل دوري، وخاصة تلك المتعلقة بمخرجات الابتكار وآثارها؛
- الطلب من الحكومات العربية العمل على تطوير الإطار التشريعي والإجرائي للملكية الفكرية في المنطقة العربية، نظراً لدورها في تحفيز الابتكار، مع اعتبار التوجهات الحديثة وأنواع التراخيص الجديدة والحاجة لتوظيفها بمرونة تتسق مع المشاكل والاحتياجات البشرية الحالية؛
- تعديل القوانين والسياسات المتعلقة بقطاع الأعمال كالقوانين الاستثمارية والإجراءات الضريبية لتصبح عاملاً محفزاً لتشجيع القطاع الخاص على البحث والتطوير والابتكار، إضافةً إلى الاهتمام بتفعيل عناصر أخرى في البيئة التمكينية الشاملة المحفزة للابتكار.

ب. الابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة

- إعداد دراسات حول دور الابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي، بحيث تأخذ بالاعتبار أولويات المنطقة وأولويات القطاعات الإنتاجية المحلية، ومتطلبات البيئة المواتية والمحفزة للابتكار والتي تشمل تطوير البنية الأساسية، والإطار التشريعي، والمناخ الاقتصادي والاجتماعي، وربط هذه الدراسات مع الخطط الوطنية للتنمية؛

- تخصيص الموارد المالية والبشرية لتحويل المعرفة إلى ثروة يمكن توظيفها في التنمية الشاملة المتوازنة، وكذلك توظيف الابتكار من أجل تحقيق الثروة لتنمية المجتمعات الفقيرة والمهمشة، وإنشاء صناديق وطنية وعربية خاصة بالابتكار وتحسين الاستفادة من التمويل المقدم إلى الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية؛
- دعم التوجه نحو النفاذ المفتوح (Open Access)، ونحو الابتكار المفتوح (Open innovation)، والعلم المفتوح (Open science) وتوفير مستلزماته، مع مراعاة تداعيات ذلك على أنظمة الملكية الفكرية؛
- الطلب من الحكومات العربية العمل على سياسات لتثبيت الكفاءات المحلية وجذب المهاجرة منها، أي كسب الأدمغة، واقتراح مبادرات للتعاون مع المغتربين، والاستفادة من خبراتهم في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢ - توصيات خاصة بمؤسسات البحث العلمي والمؤسسات التعليمية الجامعية

- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في الجامعات ومراكز الأبحاث والقطاع الإنتاجي، نظراً لأهميتهما في تحقيق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ باعتبارهما يمثّلان ركيزتين أساسيتين في السلسلة الابتكارية، وأن يتم ذلك ضمن رؤية وطنية ومؤسساتية واضحة حول الأهداف المرجوة من هذا الإنفاق، أي المخرجات المتوقعة، وحول ضرورة استكمال السلسلة الابتكارية لهذه المخرجات بما يضمن استثمار نتائجها وتسويقها على الصعيد الوطني؛
- ربط نشاطات مؤسسات البحث العلمي بالاحتياجات التنموية الوطنية واحتاجات السوق من خلال التركيز على جانب الطلب؛
- الارتقاء بنوعية التعليم لبناء القدرات في المجالات الابتكارية وتنمية الفكر النقدي والإبداعي، خاصة في هذه المرحلة التي تشهد موجة شبابية كبرى في البلدان العربية، الأمر الذي يتطلب تطوير النظام التعليمي، والتعليم المهني والتقني، واستخدام التكنولوجيا من أجل دعم العملية التعليمية؛
- إعادة النظر في الرؤية والرسالة في المؤسسات التعليمية لإدراج البحث العلمي والابتكار كعناصر أساسية فيها، وتشجيع هذه المؤسسات على إدخال مناهج خاصة بالابتكار وزيادة الأعمال في برامجها؛
- تشجيع الاستفادة من الدورات التعليمية والبرامج المفتوحة (MOOC) الموجودة على الإنترنت والعمل على تطوير هذا النوع من الدورات باللغة العربية، وتعريب ما يمكن أن يُتاح منها بناء على اتفاقات شراكة مع الجهات التي طوّرتها؛
- السعي لتفعيل وتعزيز مؤسسات الاعتمادية للبرامج الأكاديمية على المستوى العربي؛
- العمل على التوسع في استخدام اللغة العربية كلغة لتدريس العلوم في الجامعات والمعاهد؛
- السعي لتأطير واستحداث رتب لباحثين متفرغين (Research posts) أو باحثين ما بعد الدكتوراة (Post doctoral posts) في الجامعات وتعزيز التعاون مع الصناعة والقطاعات الإنتاجية لتمويل هذه الرتب وأبحاثها.

٣- توصيات خاصة بمؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية الوطنية الأخرى

- العمل على صياغة استراتيجية خاصة بالاقتصاد الرقمي تُعزز الدور الهام للتكنولوجيات الرقمية لتحسين الإنتاجية وللتحول نحو الاقتصاد الرقمي؛
- تحفيز مؤسسات القطاع الخاص على القيام بأنشطة خاصة بالبحث والتطوير والابتكار وتشجيعها على تمويلها للحفاظ على التنافسية المحلية والإقليمية والعالمية مع إيلاء اهتمام خاص بتوفير وسائل دعم مختلفة لتحفيز الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل الجزء الأهم من النشاط الاقتصادي الوطني في معظم الدول العربية؛
- التركيز على التطوير والتصميم كركنين أساسيين للعمليات الابتكارية، بما يمكن من تحويل مخرجات البحث العلمي إلى منتجات قابلة للتسويق، الأمر الذي يتطلب توفير إمكانات لتنفيذ النماذج التطويرية، ومن بينها النمذجة الأولية السريعة (rapid prototyping)، ومن ثم إنتاجها بالاعتماد على تكنولوجيات وخطوط إنتاج متوفرة أو عبر تطوير وتوطين تكنولوجيات الإنتاج المناسبة؛
- العمل على تعزيز قدرة استيعاب التكنولوجيات الحديثة في الأسواق المحلية واستخداماتها المتعددة لدى قطاع الأعمال؛
- تحفيز التعاون بين القطاع الخاص في المنطقة العربية والقطاع الخاص العالمي من أجل نقل التكنولوجيات الحديثة وملاءمتها مع احتياجات المنطقة العربية؛
- إيجاد نظم حماية للشركات الخاصة المبتكرة في البلدان العربية تجاه نظم الحماية المقابلة في الدول المتقدمة.

٤- توصيات خاصة بكافة أصحاب المصلحة

- أ. **المبادرات والشراكات والآليات متعددة القطاعات**
 - الطلب من جميع أصحاب المصلحة (الحكومات والقطاع الأكاديمي والبحثي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية) زيادة التعاون والتفاعل في مجال البحث والتطوير والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، وإيجاد حلول للمسائل العاجلة مثل تهديدات المناخ وتراجع النمو الاقتصادي والتفاقم في عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
 - تعزيز الربط بين مكونات منظومة الابتكار الوطنية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تعزيز الابتكار، ودعم المؤسسات الداعمة للابتكار مثل الحاضنات ومكاتب نقل التكنولوجيا ومراكز الابتكار والحدائق التكنولوجية ومساحات العمل المشتركة خاصة في المواضيع التي تنطوق بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع؛
 - تعزيز الربط بين المؤسسات الأكاديمية وقطاع الأعمال، أو القطاع الصناعي، عبر المؤسسات الداعمة للابتكار والسياسات الملائمة؛
 - تحفيز التعاون بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ضمن سلسلة تحقيق القيمة المضافة؛

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) المتعلق بالتكنولوجيات الحديثة والواعدة، والعمل على زيادة التمويل المخصص للأنشطة الابتكارية كمؤسسات الدعم التي تقدم رأس المال المغامر (Venture Capital) والتمويل الأولي (Seed Funding) وغيرها من أنواع الاستثمارات؛
- بناء ثقافة الابتكار في المجتمع وتحديدًا بين الشباب من خلال إبراز ونشر قصص النجاح على المستويين الوطني والإقليمي، وتبادل المعرفة حول النماذج المثلى للابتكار، وكذلك نشر الإخفاقات لإثراء المعرفة حول العملية الابتكارية؛
- تطوير منصة عربية أو بوابة خاصة لتجميع المبادرات المميزة للابتكار ونشر القصص الناجحة في العالم العربي؛
- الاهتمام بالابتكار الاجتماعي (Social Innovation) وبإدماج جميع فئات المجتمع (inclusiveness) وخاصة المرأة والشباب، و الاهتمام أيضاً بالابتكار في المجالات الاجتماعية، ومنها قضايا اللاجئين والقضايا التي تُعاني منها المجتمعات المهمشة؛
- تنظيم دورات تدريبية حول الابتكار خارج نطاق المدرسة، ومنها ورش العمل التي تهدف إلى بناء المهارات التكنولوجية، وتطوير الأفكار الجديدة (Ideation)، وكذلك ورش العمل التي يتم ضمنها تطوير التطبيقات الجديدة (Hackathons)؛
- ضرورة تبني النماذج غير الخطية للابتكار والتي تُتيح مستويات ولوج متعددة إلى داخل الحلقة الابتكارية للوصول إلى المنتج المبكر؛
- الاهتمام بالمبادرات المنطلقة من القدرات الخلاقة في المجتمع وتشجيعها بغية تحقيق تراكم ابتكاري وطني ينطلق من الأسفل إلى الأعلى (bottom-up)؛
- إنشاء منصات تخصصية للتشبيك بين الخبراء والمبتكرين والمؤسسات الوطنية والإقليمية الداعمة للابتكار بهدف تشارك المعلومات والخبرات والممارسات المثلى وتنسيق الجهود؛
- التركيز على المجالات الابتكارية التكنولوجية الحديثة والناشئة ذات الطابع العملي لإيجاد الحلول للمنطقة العربية في سياق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي منها: التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والطاقة المتجددة، وتحلية المياه، والحوسبة السحابية، والبيانات الكبيرة، والتواصل الاجتماعي، والتطبيقات النقالة.
- التنبه إلى أن الابتكار لا ينحصر في المجال التكنولوجي أو في البحث والتطوير العلمي فحسب، بل يتعداه إلى مجالات أخرى كالابتكار في المؤسسات الحكومية وفي تقديم الخدمات والتنظيم ونماذج الأعمال.

ب. الشباب ورواد الأعمال والشركات الناشئة

- العمل على الاستفادة من الثروة الشبابية الكامنة في الدول العربية، من خلال العمل على تنمية قدراتها الابتكارية والاهتمام بالموهب ورعايتها وتأهيلها للإسهام بفاعلية في التنمية القائمة على الابتكار في المنطقة العربية؛
- بناء بيئة مناسبة تدعم رواد الأعمال من الناحية القانونية والتشريعية والتمويلية وغيرها من متطلبات ريادة الأعمال؛
- تشجيع المرأة على المشاركة في ريادة الأعمال، وتحفيز المساواة الجندرية في المبادرات الخاصة بالابتكار وريادة الأعمال؛
- تعزيز الثقة بالشباب العربي ورواد الأعمال العرب، وتشجيعهم من أجل نجاح وتسهيل انتشار أعمالهم الابتكارية.